

*Dirassat & Abhath*  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363  
ISSN : 1112-9751

الدراسات المستقبلية والاستشرافية في مواجهة مشكلات المنطقة  
العربية

- ثورات الربيع العربي أنموذجا -

Future and prospective studies in the face of the problems  
of the Arab region

- Arab spring revolutions model -Case Study of Al Salam  
Bank - Bahrain

شريفة معدن، Maaden Cherifa  
جامعة أم البواقي Oum Elbouagui University  
الايمل maadenombg@yahoo.fr :

تاريخ القبول : 2020-10-02

تاريخ الاستلام : 2019-05-23

ملخص:

تزايد الاهتمام الدولي بالدراسات المستقبلية خاصة في مراكز صنع القرار وأجهزة الأمن والاستخبارات، والمنظمات الدولية وذلك بإجراء بحوث الاستشراف. والملفت للانتباه أن عدداً كبيراً من تلك الدراسات يتعلق بمستقبل المنطقة العربية. خاصة ما يتعلق بثورات الربيع العربي والمشكلات والأزمات المترتبة عنها والتي لا يزال العالم العربي يتخبط فيها لحد اليوم في سوريا وليبيا واليمن وانتشرت الجماعات الإرهابية وتراجعت أسعار النفط، وظهرت دراسات استشرافية أجنبية تتوقع تغير العالم وموازن القوى الجيوسياسية والاقتصادية. وعليه سنبين من خلال هذا البحث واقع الدراسات الاستشرافية في الوطن العربي خاصة بما يتعلق بثورات الربيع العربي وما ترتب عنها من مشكلات وأزمات، وكيف أنها لم تتنبأ بحدوث هذه الثورات، ولم تتمكن من رسم مستقبلها بعد هذه الأحداث من خلال خطط ودراسات إستراتيجية .

الكلمات المفتاحية: الدراسات المستقبلية، الوطن العربي، الربيع العربي، السيناريو، استشراف.

**Abstract:** Abstract:

Increased international attention to future studies, especially in decision-making centers, security and intelligence agencies, and international organizations, by conducting foresight research. Interestingly, a large number of these studies relate to the future of the Arab region. There have been foreign foresight studies that predict the end of the oil age and the emergence of new technologies that will change the world and the balance of geopolitical and economic forces. Therefore, this paper will attempt to shed light on the studies in the Arab world and their role during crises, especially with regard to the revolutions of the Arab Spring and the consequent problems and crises.

**Key words:** future studies, Arab world , Arab Spring, Scenario, Foresight.

يحسن توظيف ماضيه. لأن النظرة للمستقبل قد تغيرت وأصبحت بمثابة عالم قابل للتشكيل، وليس شيئاً معداً سلفاً. فبعد أكثر من خمسة عقود من التطور شبه المستمر، أضى التفكير العلمي في المستقبل حقلاً معرفياً واسع الانتشار، خصوصاً بعد

1. مقدمة:

من المؤكد أن الاهتمام بالمستقبل لا يعني نفي الماضي، فالذي يحسن فهم حاضره يبرئ لمستقبله بقدر ما

المفاجئة والقوى والفواعل الديناميكية المحركة للأحداث". فالدراسات المستقبلية تساعد على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث، وقد ثبت أن كثير من الأزمات كان بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حد ممكن من أثارها السلبية، كما تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي.

وعليه ستكون هذه الورقة البحثية محاولة للإجابة على الإشكالية التالية: ما هو واقع الدراسات المستقبلية والاستشرافية في الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم؟ لماذا لم تنتبأ الدراسات الاستشرافية العربية بثورات الربيع العربي؟

## 2. الدراسات المستقبلية واستشراف مستقبل الوطن العربي؟:

يعتبر Colum Gifillain أول باحث استخدم تعبير "علم المستقبل" Science of the future في أطروحته للدكتوراه سنة 1920<sup>1</sup>، ويشير مصطلح استشراف المستقبل "إلى اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة، والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلا لأبعد من عشرين عاما، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع. وهذا الشكل فان

أن امتدت حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية إلى استشراف مستقبل مواضيع ذات علاقة بها، وتبعاً لذلك أضحى الاهتمام بالمستقبل موضوع بحث في العديد من التخصصات العلمية، للمؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا والسياسة والاجتماع والاقتصاد وإدارة الأعمال والأحياء والرياضيات... وغيرها.

وهذا أصبحت الدراسات المستقبلية اليوم، تشهد ازدهارا يستقطب اهتمام المفكرين والمنظرين الاستراتيجيين، فمجال هذه الدراسات الاستشرافية يشهد تطورات متلاحقة في منهجيته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة، وقد أصبح علما من العلوم الاجتماعية.

لكن حظ الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص من الدراسات المستقبلية قليل جدا وإقبالها عليه ضئيل جدا ولهذا لا تزال مساهمة هذه الدراسات في عمليات التخطيط وصناعة القرارات ضعيفة جدا، إن لم تكن غائبة كليا في الدول العربية. فالعرب اليوم في حاجة إلى مستقبلات وسيناريوهات لمواجهة العصر الرقمي للأعوام القادمة، وفي حاجة إلى دراسات مستقبلية معمقة لمعرفة خريطة المستقبل لمواجهة مختلف التحديات التي تفرضها التحولات الحاصلة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث يرى عديد من الباحثين أن الدراسات المستقبلية في عالمنا العربي تحتاج إلى مزيد من العمل علميا، وتفعيل دورها للخروج بها من دائرة النظري إلى التطبيق. وفي هذا الصدد يقول "محمد إبراهيم منصور" إن الدراسات المستقبلية تحاول أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال، والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل، والأحداث

عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة في التعامل مع المشكلات قبل أن تصبح كوارث من جهة أخرى.

فبداية من Ossip Flechthein و ColnnGliflann و Alvin Bertrand de Jouvenal ووصولاً إلى كل من Daniel Bell و Toffler وبالإضافة إلى جهود الكثير من علماء المستقبلية، بات هذا المجال من البحث من أبرز العلوم في العالم الغربي، وجلب اهتمام رجال السياسة وصناع

القرار في أكبر دول العالم، فأصبح الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات وحتى المؤسسات.

وبالرجوع إلى واقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي، نجد أن الأوساط العلمية العربية لم تخل من بعض المحاولات الأولية لبناء السيناريوهات، متأثرة بالثورة في الدراسات المستقبلية التي انطلقت في الستينيات والسبعينيات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تميزت أغلب هذه المحاولات الأولية بسيطرة التوجه السياسي. وفي هذا يقول محمد إبراهيم منصور "بان الدراسات المستقبلية في الوطن العربي لم يكاد يكون لها اهتمام قبل السبعينات من القرن الماضي، وحتى المحاولات التي قادها الرعيل الأول من المفكرين كانت محدودة ومتقطعة وفقيرة في أدواتها وتقنياتها. لكن في مرحلة الثمانينات اكتسبت تلك الدراسات أهمية متزايدة نظراً لطبيعة القضايا التي كانت مطروحة .

ومن أهم الأسباب المؤكدة لأهمية تطوير الدراسات المستقبلية في الوطن العربي ظهور مشاريع مستقبلية

استشراف المستقبل لا يستبعد أيضاً إمكانية استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود.

ويعرف الاستشراف أيضاً بأنه اجتهاد علمي منظم يهدف إلى صياغة مجموعة من التوقعات المشروطة أو السيناريوهات التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما. وينظر إليه بأنه "جهد استطلاعي الأساس يتسع لرؤى مستقبلية متباينة ويسعى لاكتشاف العلاقات المستقبلية المحتملة أو الممكنة، بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية في عالم ينمو ويتغير بسرعة شديدة".<sup>2</sup>

وتعد "الدراسة المستقبلية" مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدد، هدفها تحليل وتقييم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية تفسح المجال للإبداع الإنساني. وهي لا تصدر تنبؤات ولكنها اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية مع الاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها<sup>3</sup> والدراسات المستقبلية لا تقدم إطلافاً صورة يقينية ومتكاملة عن المستقبل كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحداً، ولكن تعطي عدد من السيناريوهات الممكنة.

وقد تزايد أعداد الباحثين والعلماء المشتغلين بالدراسات المستقبلية، في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة، وظهر العديد من المراكز والهيئات العلمية والمعاهد المتخصصة في الدراسات المستقبلية وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الدور المهم والفعال لهذه الدراسات في رسم خطط واستراتيجيات دول العالم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من جهة وتساعد على التخفيف من الأزمات

معهد American Enterprise وتقارير مؤسسة Heritage عن إعادة هيكلة الشرق الأوسط ، فضلا عن المشاريع المستقبلية للكيان الصهيوني "إسرائيل 2020 " و "إسرائيل 2025" وغيره<sup>4</sup> .

بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، لقاءات بين مجموعة من الخبراء العرب، أسفرت عن عدة تقارير تتناول أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي مع التركيز على تنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجي ، ونوقشت هذه التقارير في ندوة موسعة باسم "العالم العربي سنة 2000" في طنجة بتاريخ 5-8 ماي 1980.

ويرى "محمد إبراهيم منصور" أنه هناك صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية، وسيطرة «التابوهات» الموروثة ، وصعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي، فالفكر العربي - في صيغته التراثية الموروثة وفي طبعاته المستجدة على السواء - مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهموم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته.

فعلى الرغم من العدد المعترف من الدراسات المستقبلية العربية التي حاولت أن ترسم سيناريوهات لمستقبل المنطقة العربية، منطلقا من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، إلا أنها لم تتمكن من وضع سيناريو لثورات الربيع العربي، التي كانت

مهمة لها انعكاساتها وأثارها في المنطقة العربية مثل "مشروع القرن الأمريكي الجديد" سنة 2002، الذي دعا إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية، وتغيير هويتها وقيام نظام إقليمي بديل

للنظام العربي، وخطة السنوات العشر لتغيير الشرق الأوسط من الداخل التي وضعها "مايكل لادين" من

وهذا وصلت أصداء الثورة التي أحدثها استخدام بناء السيناريوهات في عالم التخطيط الاستراتيجي في الغرب إلى العالم العربي في مرحلة مبكرة، حيث انطلقت عدة مشروعات تحاول تفعيل الدراسات المستقبلية ومناهجها المتنوعة في استشراف مستقبل العالم العربي. ففي سنة 1974 نشأت مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية في القاهرة، واستمرت في نشاطها المكثف أربع سنوات قدمت فيها عشرات المذكرات حول منهجية ومتطلبات دراسة المستقبل العربي، وتعاونت في بعض الفترات مع بعض المنظمات العربية، في مقدمتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي<sup>5</sup> وفي عام 1975 صدر كتاب "الوطن العربي سنة 2000" معبرا عن نشاط رائد في مؤسسة المشاريع والإنماء العربية في بيروت.

كما أن اهتمام جامعة الدول العربية والمنظمات العاملة في إطارها، بالمستقبل كثيرا فهو عنصر بارز في ميثاق الجامعة وأنظمة وكالاتها المتخصصة، وتحت إشراف هذه الأجهزة وضعت منذ بداية السبعينات موائيق واستراتيجيات وبرامج للعمل العربي في كثير من المجالات كالتصنيع، الزراعة، الأمن الغذائي، الإسكان، الصحة العامة، التربية، العمل الاجتماعي، العمل الاقتصادي، المرأة، الشباب، الطاقة... وغيرها<sup>6</sup>.

وخلال النصف الأول من سنة 1980 نظم المكتب الإقليمي للدول العربي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة

العربية كانت بمثابة المحرك الأساسي للثورة على الأوضاع القائمة.

فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تعانها معظم البلدان العربية فقر، بطالة، تمهيش... كانت السبب الرئيسي لتفشي عدة ظواهر غير سوية وآفات اجتماعية أثرت على الطابع العام للمجتمعات ، وبذلك كان العامل الاقتصادي عاملا حقيقيا وممهدا لما يعرف بثورات الربيع العربي ، لأنه في الحقيقة نتاج لاستبداد سياسي واحتكار اقتصادي في يد الطبقة المهيمنة في كل بلد، ما نتج عنه فئات مهمشة تعاني الحرمان.

وعلى الرغم من هذه الأوضاع التي تعيشها البلدان العربية ، لم يكن هناك تنبؤ مسبق بحدوث حركات واحتجاجات يمكن لها أن تنهي أنظمة سياسية كانت قائمة لأكثر من ثلاثين سنة، وهذا يرجع الى عدم الاهتمام العربي بالمستقبل والتخطيط له. فلا يوجد رصد كبير من الدراسات المستقبلية العربية. فقد ظهرت البدايات الأولى منها في سبعينات القرن العشرين، في شكل دراسات ذات طبيعة إستراتيجية تركز في تطوير العمل العربي المشترك ، وجرى إعداد معظمها تحت رعاية المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية<sup>3</sup>. وجرى تنفيذ هذه الدراسات بمبادرات فردية أو عمل فرق وجماعات بحث تحت إشراف هيئات حكومية، فمنها من اعتمد على الخبرة والحدس ، ومنها ما التزم بالمنهج الكمية. وتتفاوت هذه الدراسات على نحو كبير فهناك دراسات من إعداد أفراد وبعضها الأخر أعدها فريق بحث جماعي، وسوف نحاول عرض هذه الدراسات بنوعها.

وفي ما يلي سوف نسلط الضوء على أبرز الدراسات التي أنجزت في إطار فرق البحث واستطاعت أن تحقق

ثورة شعبية على الأنظمة السياسية القائمة في العديد من دول العالم العربي كمصر ، ليبيا، تونس واليمن بداية سنة 2011، فكانت هذه الثورات مفاجأة للعالم بأسره وأربكت العديد من الدول حتى الغربية، فما هي أبرز الدراسات المستقبلية العربية قبل وبعد ثورات الربيع العربي؟.

### 3. الدراسات المستقبلية واستشراف

#### مستقبل الوطن العربي في مرحلة ما قبل "الربيع العربي"

سبق وأن أكدنا أنه من دون الاستشراف العلمي للمستقبل العربي، ستبقى محاولات معالجة القضايا العربية الكبرى معلقة، وستظل إلى حد كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المفتوحة في الساحة العربية، ومنها ما يتعلق الأوضاع الراهنة في الدول والمسامة بالربيع العربي، هذه الأوضاع لم تخضع للدراسة العلمية لاحتمالاتها المستقبلية وآثارها المباشرة وغير مباشرة، وبالتالي رسم السياسات اللازمة لها.

فقد شهد العالم العربي أحداث وحركات اجتماعية تمثلت في احتجاجات شعبية ، مطالبة بالإصلاح والتغيير، ولم تقتصر هذه الحركات الاجتماعية على إقليم معين بذاته، بل تجاوزته إلى معظم البلدان العربية وتقدمت بسرعة كبيرة فاجأت به الطبقة السياسية والرأي العربي والعالمي ، وعلى الرغم من اختلاف هذه الاحتجاجات في درجة حدتها وشدتها من مجتمع لآخر وفقا للاختلاف والتباين الجزئي في بعض الخصوصيات من منطقة لأخرى، وكذلك على الرغم من اختلاف زمن هذه الثورات التي عرفتها أغلب الدول العربية إلا أن جملة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مختلف الدول

والاجتماعي في الكويت، وغيره من المؤسسات العربية العاملة في مجال استشراف المستقبل وكان الهدف الأساسي لهذه المجموعة هو المساهمة في إنشاء وتدعيم حركة فعالة للتخطيط طويل المدى في الوطن العربي، وقامت المجموعة بمجموعة من الدراسات التحضيرية لهذا العمل الضخم إلا أن هذا المشروع الطموح لاستشراف المستقبل العربي لم يجد سبيلا إلى التنفيذ.

■ ورقة عمل اللجنة الثلاثية 1978 انبثقت عن لجنة خبراء إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتشكلت اللجنة من "برهان الدجاني" و "سيد جاب الله" و"انطوان زحلان" وكان هدف الورقة هو محاولة ترشيد وتطوير دور القطاع العربي المشترك، ولقد حددت الوثيقة مجموعة من المحاور العملية التي تشمل استخدام التكنولوجيا والتنمية الصناعية وتنمية القطاع التجاري وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية. ويؤخذ على هذه الورقة أنها لم تنطلق من رؤية شاملة ومترابطة لصورة المستقبل ولم تعن ببعض الجوانب التي تتعلق بموقع ومستقبل الوطن العربي من النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واقترحت الورقة أن يجري المستقبل على أساس الوضع الراهن بعبوبه.

بعض النتائج المسطرة، إلا أنها في مجملها لم تتمكن وضع سيناريو لاضطرابات سياسية واجتماعية في الوطن العربي تعبر عن ثورات الربيع العربي.

■ دراسة "الوطن العربي في سنة 2000" وتعد الدراسة الرائدة في استشراف المستقبل العربي صدرت سنة 1975 عن "مؤسسة المشاريع والإنماء العربية"، وهي نتاج عمل جماعي لفريق من الخبراء والمثقفين العرب بقيادة "انطوان زحلان"<sup>7</sup> وكان الهدف المسطر للدراسة هو "استطلاع التطور المرتقب والمحتمل للوطن العربي حتى عام 2000" وبدأ المشروع من فكرة أساسية مفادها "إذا لم يخطط العرب لمستقبلهم بأنفسهم تولى غيرهم التخطيط"، وأخذت الدراسة بمختلف المعطيات الموجودة في مختلف القطاعات كالسكان، التعليم، التحضر، الموارد البشرية والزراعية والري والنفط والنقل والنمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة متفائلة لمستقبل الوطن العربي مؤداها انه إذا استغلت المنطقة العربية مواردها الاستغلال الأمثل، فستضيق فجوة الدخل بين الوطن العربي والدول المصنعة مع مطلع القرن الحادي والعشرين"، ويؤخذ على الدراسة أنها افتقرت إلى النظرة الشمولية.

■ دراسة معهد التخطيط القومي 1977 وهي نتيجة لجهود مجموعة من الخبراء بقيادة "إبراهيم حلي" وآخرون في "معهد التخطيط القومي" بالقاهرة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

▪ "مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي" سنة 1988 تم انجازه في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، خلص فيه إلى ثلاث سيناريوهات بديلة للوطن العربي<sup>10</sup>، سيناريو التجزئة العربية ينطلق من افتراض الأوضاع الراهنة، سيناريو التنسيق والتعاون ينطلق من الاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة، وسيناريو الوحدة العربية ويربط هذا السيناريو بين الفدرالية والديمقراطية والمشاركة الشعبية، وللمشروع أفق زمني طويل يبدأ من سنة 1985 وينتهي سنة 2015.

ومن أبرز المبادرات الفردية والتي استطاعت أن تتنبأ بحدوث اضطرابات سياسية واجتماعية ووقوع ثورات في المنطقة العربية، نذكر دراستين أساسيتين الأولى التي أعدها "حامد ربيع" والثانية التي قام بها "مايكل هيدسون". حيث تعد دراسة "حامد ربيع" من أبرز الدراسات المستقبلية الفردية، فقد سعى إلى لاستشراف مستقبل الإسلام بين القوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، انطلاقاً من تساؤل رئيسي مفاده: هل يستطيع الإسلام أن يرتفع إلى مصاف القوى الدولية؟، ومن خلال تحليله للوضع الدولي الراهن لكل من النظام الدولي والقوة الإسلامية ، توصل إلى أن الربع الأخير من القرن العشرين يمثل أرضاً خصبة لجعل الإطار الحضاري الإسلامي قوة قادرة على أن تتحكم في التوازن الدولي ، وأن الإسلام هو الطرف المعد للتصدي لظاهرة الاستعمار الجديد<sup>11</sup>.

▪ وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك سنة 1979 والتي اشرف على إعدادها "يوسف الصايغ" و "محمود عبد الفضيل" و "جورج قرم"<sup>8</sup> بدعم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ولم تشكل الوثيقة نقلة نوعية باتجاه استشراف المستقبل العربي.

▪ "مشروع المستقبلات العربية البديلة" أنجز في النصف الأول من الثمانينات ظهر وسي "صور المستقبل العربي" ، قام بتنفيذه منتدى العالم الثالث في القاهرة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة ، وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية<sup>9</sup>، وكان هدف المشروع هو إثارة الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، ويقدم المشروع سيناريوهين للمستقبل العربي أولهما تشاؤمي يأخذ اتجاهها خطياً يفترض استمرار الأوضاع الراهنة التي تحد من القدرة على تبني مشروع نهضوي يحقق الطموحات العربية ، وتزداد فيه احتمالات التدخل الخارجي لتشكيل المستقبل العربي، والسيناريو البديل التفاؤلي ينطلق من استغلال الفرص الكبيرة المتاحة التي يمكن أن تخلق مستقبلاً عربياً.



الأوضاع المزرية السائدة في كثير من الدول العربية، والتي كان أساسها الفساد والهميش وانتشار الفقر والبطالة، فهل استطاعت أن ترسم خططا مستقبلية وسيناريوهات مدروسة لمواجهة تداعيات هذه الثورات التي لا تزال تعصف بالمنطقة العربية إلى يومنا هذا.

#### 4. أي مستقبل للوطن العربي بعد "الربيع

#### العربي" في ضوء الدراسات الاستشرافية

؟:

جمعت الثورات العربية بين عنصري المفاجأة والتأثير الكبير والممتد، فأظهرت من جانب حدود الدراسات المستقبلية التي فشلت في توقعها، وأبرزت من جانب آخر الحاجة إليها لاستشراف مستقبل المنطقة العربية، لأن تأثير تحولاته المفاجأة يمتد إلى بقية أنحاء العالم، وقد كانت أوروبا اشد مناطق العالم انشغالا بذلك وذلك لأنها مشدودة إلى المنطقة العربية بالجوار الجغرافي من جهة وبالمصالح الاقتصادية من جهة أخرى خاصة في مجال الطاقة الذي تلي المنطقة العربية جزءا كبيرا من حاجات أوروبا.

وقد شهدت السنوات الثمانية الماضية تغييرات جيوسياسية هائلة كان لها تداعيات ملموسة على العالم عموما وعلى مختلف قطاعات المجتمع، ففي مصر حدث تغيير جذري في سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار منذ بداية أحداث الربيع العربي، حيث سعت الحكومة إلى تحقيق اقتصاد المعرفة على أنه أفضل السبل للحصول على نمو فعال، وقد نص دستور 2014 على قيام الدولة بتخصيص 1% من إجمالي لنتائج المحلي على البحث والتطوير.

ويقول "حامد ربيع" بوضوح في كتابه "ثورة القرن الواحد والعشرين" وكأنه يشير إلى ثورات الربيع العربي "إن موجات العنف ليست وحدها هي المعبرة عن حقيقة ثورة الرفض، هناك فكر خلاق يتفاعل، وهناك إرادات قوية تتماسك، وعلى كل محلل أن يدرك أن حركة التغيير تمتد في جميع أنحاء العالم الإسلامي، بما في ذلك أجزاء الجمهورية الروسية"<sup>12</sup>.

وتتمثل الدراسة الثانية في دراسة "مايكل هيدسون" عن "الدولة والمجتمع والشرعية" وقد خلصت إلى اقتراح ثلاث سيناريوهات مختلفة لمرحلة التسعينيات وهي "سيناريو الوضع الراهن" بمعنى الاستمرار، وسيناريو "حقبة الاضطراب" وسيناريو "حقبة الشرعية". والملفت للانتباه هنا هو سيناريو الاضطراب لأن ما جرى في المنطقة العربية منذ أوائل 2011 قريب مما تضمنه هذا السيناريو.

ويركز هذا السيناريو "حقبة الاضطراب" على إخفاق الدولة في كسب الشرعية في نظر المجتمع، فنمو الدولة نفسها في بعدها البيروقراطي يكون مسؤولا عن تنامي النفور منها، مما يولد الإحباط، والعجز عن بلوغ الغاية يولد الاستياء، والقهر الشامل يولد الخراب والسياسة العقيمة تولد الاحتجاج، والعناصر المسيسة في المجتمع التي يستمر استبعادها من السلطة تتحدى حق النظام في أن يحكم"<sup>13</sup>.

وعلى العموم فالدراسات المستقبلية العربية تحكمها العديد من المعوقات منها المعرفية والمنهجية، والأطر المرجعية النظرية، بالإضافة إلى افتقارها إلى الحرية السياسية ومشاركة صناعات القرار في بلورة وتجسيد نتائجها، فإذا كانت العديد من الدراسات الاستشرافية العربية التي أنجزت لم تتنبأ بحدوث ثورات الربيع العربي التي كانت نتيجة للعديد من

الأخير "الإسلام والحدثة والربيع العربي"<sup>14</sup>، فقد افتتح شهرته سنة 1989 بمقاله الشهير "نهاية التاريخ؟" ثم سنة 1992 بكتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، متفائلا بعصر جديد من الليبرالية والديمقراطية، فقد كان من المساهمين في "مشروع القرن الأمريكي" سنة 1993، ومن الموقعين على الخطاب الذي كان

يدعو "بيل كلينتون" إلى اتخاذ موقف صارم مع "الرئيس صدام حسين" وكرر الأمر نفسه مع إدارة "بوش" بمناسبة هجوم 11 سبتمبر<sup>15</sup>

لقد أورد فوكوياما موضوعين ساهما في إعاقة الديمقراطية في البلدان العربية، أولا البترول التي أتاح للحكومات فرصة أن تعطى لمواطنيها دون حاجة إلى فرض الضرائب عليهم، بينما فرضت أوروبا الضرائب فمن الطبيعي أن تواجه الانتقاد والمطالب، وثانيا الصراع العربي الإسرائيلي الذي

سمح للحكومات الدكتاتورية العربية بأن تبرر به فشلها كما انه هناك فرق بين الحكام العرب وحكام شرق آسيا، فهؤلاء قاموا بتدريب مجتمعاتهم لإعادة استثمار أموالهم ووظفوا أموالا كثيرة في التعليم، كي يمتلك شعبيهم المهارات والقدرة التنافسية في حين فان الحكام العرب لم يفعلوا ذلك.

ويعد كتابه "الإسلام والحدثة والربيع العربي" كنتيجة لجملة التحولات الفكرية لفرانسييس فوكوياما والتي دفعته إلى محاولة معرفة "مستقبلات البشرية" فقد تضمن آراءه حول الإسلام والديمقراطية

فبعد ثورات الربيع العربي تأكدت العديد من الدراسات المستقبلية، سواء العربية والغربية بأنها لم تستطع الإحاطة بجميع التوقعات المستقبلية المبنية على تحليلات علمية وحدسية وفق معطيات مجتمعية قائمة، فكانت ثورات الربيع العربي مفاجأة للعالم بأسره قلبت حسابات العديد من السياسات الدولية، ولهذا ظهرت خلال هذه الفترة العديد من الدراسات المستقبلية التي تحاول أن تتناول بالتحليل تداعيات هذه التحولات، ورسم خطط واستراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها.

### ﴿ الربيع العربي في الدراسات المستقبلية الغربية:﴾

كثيرة هي الدراسات الغربية التي تناولت مستقبل العالم العربي سواء قبل الربيع العربي أو بعده، لكن بعد الأحداث التي شهدها العالم العربي بداية من 2011، تزايد الاهتمام بالدراسات الاستشرافية للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، وهذا راجع إلى المصالح السياسية والاقتصادية التي تربط أوروبا بالعالم العربي.

ويعد فرانسييس فوكوياما من ابرز المفكرين الباحثين في علم المستقبل، بالإضافة إلى عالم المستقبلات صاموال هينتنغتون Samuel Huntington الذي نشر مقالا سنة 1993 بعنوان "صدام الحضارات"، ولم يكن متفائلا جدا بان العالم سيسوده السلم والتصالح، لكنه راهن على قدرة الغرب بقيادة أمريكا على النصر في النهاية.

أحدثت أفكار فوكوياما نقلة فكرية نوعية في تأملاته المستقبلية للعالم، قدم فيه صورة ايجابية متفائلة لعالم تسوده قيم الليبرالية والديمقراطية والانسجام على مستوى العلاقات الدولية، والمركزين على قضايا الإسلام والحدثة والربيع العربي، خاصة في كتابه

الغليان، لكن من دون أن يتجاوزها ، ما يؤدي إلى وقوع انتفاضات واضطرابات.

- سيناريو الانفجار العربي: يتعلق بأسوأ الحالات التي من المعقول أن تقع في المنطقة العربية، حيث تفشل الحكومات في علاج أهم القضايا الاقتصادية، وتركز على الأمن وحده، ما يؤدي إلى تدمير شعبي يصير باديا للعيان ومفضيا إلى اضطراب واسع.
- سيناريو الطفرة العربية: تعي الدول العربية الحاجة الملحة إلى الإصلاح ، فتبادر إلى تطبيق واسع له، ما يؤدي إلى التعافي الاقتصادي، فتمهد الطريق المؤدي إلى المستقبل المضيء.

#### ﴿ "الربيع العربي" في الدراسات المستقبلية العربية:﴾

تعد دراسة مصر 2030 الدراسة الوحيدة التي غامرت بصياغة السيناريوهات السياسية لمصر بعد ثورة 25 جانفي، وباستثناء ذلك لا نكاد نجد دراسة أخرى اهتمت بالتداعيات المستقبلية للربيع العربي. وهو مشروع متكامل في صياغة رؤية إستراتيجية لمصر ، أعده مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وصدر بعنوان "الرؤية المستقبلية لمصر 2023-دراسة استشرافية"، من إعداد فريق بحث ترأسه أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط الدكتور "محمد إبراهيم منصور" وكان مديرا للمركز وقت إعداد الدراسة.

قدمت هذه الرؤية الملامح الرئيسية في 2030 والتي تتمثل في «انتقال مصر بحلول عام 2030 من دولة نامية إلى دولة متقدمة، رائدة إقليمياً ومؤثرة دولياً، ينعم مواطنوها بجودة حياة مرتفعة». ويعني هذا أن

كما تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2014 شكل "معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية" فريق الاستشراف العربي المكون من خبراء أوروبيين وعرب، لدراسة مستقبل المنطقة العربية كي لا تترك مجالاً مرة أخرى لعنصر المفاجأة الذي أربك القيادات الأوروبية في عام 2011 وكانت نتيجة أبحاثهم تقريراً بعنوان "مستقبلات العرب-ثلاثة سيناريوهات لعام 2025" الصادر عام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يشير إلى احتمالات ليس من المرجح حدوثها لكنها ليست مستحيلة ، حيث ذكر ثلاثة عشر منها: وقوع أسلحة كيميائية في يد قوى غير حكومية، انهيار الملكية السعودية، وقوع حرب بين السعودية وإيران، خوض روسيا حرباً بالوكالة في عدد من دول المنطقة العربية مثل مصر، ليبيا، اليمن فتزد الدول الغربية، وموت بشار الأسد، مما يفتح الباب أمام مفاوضات على مستقبل النظام. فتفتت مجلس التعاون الخليجي ظهور ناصر جديد يستطيع أن يجمع المنطقة مجدداً حول قيادته، وقد يدفعها إلى النهوض أو يورطها في صراعات تستنزفها وقد يظهر في تونس أو العراق أو مصر، ووقوع كوارث تعجل بالتعاون بين دول المنطقة العربية قد يكون سببها التغير المناخي كالفيضانات والعواصف الرملية، اندلاع حرب بين مصر وإثيوبيا لخلافهما على اقتسام حصة مياه النيل، تحول كردستان العراق إلى دولة كاملة السيادة.

وما يهمننا هنا هو الثلاث سيناريوهات المحتملة للمنطقة العربية في أفق عام 2025<sup>16</sup>:

- سيناريو الغليان: في هذا السيناريو المعقول حدوثه جدا تدار القضايا الاقتصادية والسياسية ولا تعالج أي تبقى الأوضاع على ما هي عليه، ويصل السخط إلى نقطة

المشاركة والحكومة. الحقوق والواجبات والعقد الاجتماعي الجديد.

بالإضافة إلى علاقة مصر بالعالم العربي المتضمنة مختلف قضايا الوحدة والتعاون والتكامل والاندماج العربي، وعلاقة مصر بالعالم ويشمل المجال الدولي والمتعلق بمختلف المشكلات والقضايا العالمية.

وهذا فعلى الرغم من أن ثورات الربيع العربي قد مست أغلب دول الوطن العربي، إلا أنه لا توجد إلى حد الآن دراسات مستقبلية عربية تحاول أن ترسم مستقبل هذه الدول انطلاقا من المعطيات

الواقعية الموجودة، فليبيا وسوريا لا تزالان لحد الآن في حرب ودمار ، واليمن يسير بخطى ثقيلة جدا نحو الاستقرار أما تونس فلم نجد لها أية دراسة جادة للنهوض بالمجتمع ومؤسساته نتيجة ما خلفته هذه الثورات.

#### خاتمة:

أخيرا يمكن القول بأن العالم اليوم يعيش تحولات كبرى في مختلف المجالات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، ويشهد مرحلة مجتمعية متطورة لم يشهد التاريخ مثلها من قبل في المرحلة الصناعية، تعرف بنموذج المجتمع المعرفي والتكنولوجي القائم على العلم والمعرفة والاستثمار في العقل البشري ، القادر على تحقيق الرقي والازدهار باعتباره الثروة الحقيقية للمجتمع. هذا العقل الذي استطاع أن يحقق نقلة نوعية في النهج التنموي وتمكن من رسم مستقبلات الدول الغربية بسياريها قريبا جدا من الواقع، أتاحت لهذه الدول الفرصة لوضع خطط واستراتيجيات تنموية قوية حققت نجاحات كبيرة على مستوى العالم لا يزال التاريخ شاهدا عليها كاليابان والدانمارك والصين وغيرها.

تكون مصر دولة ديمقراطية آمنة ذات اقتصاد كفاء قادرة على المنافسة، وذات مجتمع معرفي ينعم بالعدالة وجودة حياة مرتفعة، في إطار من القيم التي تحافظ على هويته الوطنية، وخلق بيئة صحية تحقق أمن الموارد واستدامتها، ووضع قواعد دولة ديمقراطية ذات حكم رشيد<sup>17</sup>.

وقد انطلق المشروع من حاجة مصر إلى بناء رؤية مستقبلية، تستوعب التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية المتدافعة بمعدلات سريعة، وما تحمله من فرص وتحديات من أهمها تفاقم مشكلات الفقر والبطالة ، وتسارع التغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتدور الدراسات اللازمة لإعداد رؤية لمصر 2030 على المحاور التالية<sup>18</sup>:

- **السكان والعمران:** يشمل استخدامات الأراضي، التوزيع المكاني للسكان، الإسكان والمرافق، الخدمات المعيشية، اجتماع السكان.
- **التوظيف والاقتصاد:** يشمل قوة العمل ، الأنشطة الاقتصادية ، تنمية الموارد وتوظيفها، والتفاعل مع الأرض ومواردها.
- **الإنسان والبيئة:** يشمل القيم الاجتماعية والثقافية والبيئية، جودة الحياة، صيانة الموارد الطبيعية النادرة وترشيد استخدامها.
- **التنمية البشرية وجودة الحياة:** يشمل التعليم، الصحة، الثقافة، القيم، الحقوق الأساسية والضمان الاجتماعي.
- **المواطن والدولة:** يشمل حقوق المواطنة، الإصلاح الاجتماعي، الإصلاح السياسي،

<sup>3</sup> محمد إبراهيم منصور: الرؤية المستقبلية لمصر 2023  
— دراسة استشرافية، مركز الدراسات  
المستقبلية، القاهرة، 2011، ص23.

<sup>4</sup> محمد إبراهيم منصور: الدراسات المستقبلية ماهيتها  
وأهمية توطينها عربيا، مرجع سابق، ص21.

<sup>5</sup> ناصر الطويل: تأثير الإبعاد المنهجية للدراسات  
المستقبلية العربية في الحصيلة العلمية والمختمة، مجلة  
استشراف، العدد الأول، المركز العربي للأبحاث  
ودراسة المستقبل، 2016، ص75

<sup>6</sup> إبراهيم سعد الدين وآخرون: الوطن العربي سنة  
2000، مجلة المستقبل العربي، العدد 19، 1980،  
ص45

<sup>7</sup> محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية ماهيتها  
وأهمية توطينها عربيا، مرجع سابق، ص10

<sup>8</sup> إبراهيم سعد الدين وآخرون: صور المستقبل  
العربي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،  
1989، ص23

<sup>9</sup> خير الدين حسيب وآخرون، مرجع سابق،  
ص12  
<sup>10</sup> ناصر الطويل، مرجع سابق، ص77

وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري إخراج  
الدراسات المستقبلية العربية من دائرة الجمود  
والسياقات النظرية البعيدة عن الواقع، كي يتمكن  
العام العربي من رسم خطط استشرافية تأخذ بعين  
الاعتبار الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والطبيعية  
المتاحة في هذه المنطقة من جهة، ومن مواجهة  
المشكلات المتوقعة في حينها من جهة أخرى. فمن  
الضروري أن نخطط للمستقبل الذي نعيش فيه  
انطلاقا من مخلفات ماضٍ عشناه وحاضر نعيشه.  
وبهذا نخلص إلى جملة التوصيات التالية:

- تفعيل دور وأهمية الدراسات المستقبلية في  
مراكز البحث والجامعات ، وإنشاء فرق  
بحث وتمويلها من أجل الاهتمام بهذا النوع  
من التفكير الاستراتيجي.
- تطوير الأسس المنهجية للدراسات  
المستقبلية في الوطن العربي.
- الاهتمام بنتائج الأبحاث والدراسات  
المتعلقة باستشراف المستقبل لدى  
السياسيين وصناع القرار.
- إنشاء فرق بحث مشتركة على مستوى  
الوطن العربي للاهتمام بدراسات استشراف  
المستقبل والتخطيط الاستراتيجي.

الهوامش:

<sup>1</sup> محمد العربي: بناء السيناريوهات  
المستقبلية- دليل نقدي، مركز الدراسات  
الإستراتيجية، الإسكندرية، 2018، ص45

<sup>2</sup> خير الدين حسيب وآخرون: مستقبل الأمة  
العربية -التحديات والخيارات، مركز  
دراسات الوحدة العربية،  
بيروت، 2002، ص44

<sup>11</sup> حامد ربيع: نحو ثورة القرن الواحد والعشرين -  
الإسلام والقوى الدولية، دار الموقف العربي، القاهرة،  
1981، ص64

<sup>12</sup> ناصر الطويل مرجع سابق، ص 77

<sup>13</sup> نفس المرجع، ص78

<sup>14</sup> شمس الدين الكيلاني: استشراف مستقبل العالم في  
علاقته الحضارية -الدولية:فرانسيس  
فوكوياما،الإسلام، الحداثة،الربيع العربي ، مجلة  
استشراف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،  
2017، ص03

<sup>15</sup> نفس المرجع، ص41

<sup>16</sup> الحواس تقيّة: أي مستقبل للعرب - قراءة في تقرير  
مستقبلات العرب:ثلاث سيناريوهات لعام 2025-،  
مجلة استشراف، المجلد الأول،المركز العربي للأبحاث  
ودراسة السياسات، 2017، ص 286.

<sup>17</sup> محمد إبراهيم منصور: الرؤية المستقبلية لمصر  
2023 - دراسة استشرافية، مركز الدراسات  
المستقبلية،القاهرة.، 2011، ص23.

<sup>18</sup> نفس المرجع، ص24